2002-07-24-0002-N
٢٠٠٢/٧/٢٤ النهار

"أكثر من ٢٥٠ لبنانياً لا يزالون معتقلين في سوريا"

"الفيديرالية الدولية" تطالب لبنان باحترام حقوق طالبي اللجوء

باريس – من بيار عطاالله:

دعت "الفيديرالية الدولية لحقوق الانسان" الاتحاد الاوروبي الى مطالبة الحكومة اللبنانية باحترام احكام البند الثاني من معاهدة الشراكة الاوروبية – المتوسطية الخاص بحقوق الانسان وخصوصا ما يتصل بطالبي اللجوء السياسي واللاجئين من غير الفلسطينيين وضمان حقوقهم الاساسية.

واثار توقيت اعلان التقرير تكهنات في الاوساط المهتمة بحقوق الانسان وملف الشرق الاوسط في العاصمة الفرنسية، وخصوصا في ظل المعلومات المتوافرة من مصادر عدة ومن بيروت وعواصم عربية عن قيام الاجهزة الامنية اللبنانية والسورية عقب التطورات الجارية في الملف العراقي باعتقال العشرات من المعارضين العرب وطالبي اللجوء السياسي، واعادتهم قسرا الى البلاد التي هربوا منها حيث جرى اعدام اكثرهم فورا وخصوصا في صفوف المعارضة العراقية والمسيحيين الهاربين من جنوب السودان.

وكانت الفيديرالية الدولية وزعت تقريرا من ٣٤ صفحة عنوانه: "اي مستقبل لطالبي اللجوء في لبنان؟" اعده فريق تحقيق واستقصاء ارسلته الى بيروت في نيسان الفائت ضم الصحافي والباحث التونسي سمير بو الحسن والباحثة الفرنسية فيرونيك بوازاك، حققوا في المعلومات عن الانتهاكات المتمادية التي يتعرض لها طالبو اللجوء في لبنان، عبر لقاءات مباشرة مع اللاجئين في اماكن اقامتهم او في السجون التي يعتقلون فيها (سجن رومية وسجن الامن العام). وذكرت الفيديرالية ان بعثتها التقت المدير العام للامن العام اللواء الركن جميل السيد، رئيس مجلس القضاء الاعلى نصري لحود، النائب العام التمييزي عدنان عضوم، رئيس المجلس الدستوري امين نصار والمسؤول عن العلاقات مع المنظمات غير الحكومية في وزارة الخارجية اللبنانية انطوان شديد الى جانب مسؤولين في المفوضية العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة وناشطي منظمات حقوق الانسان في لبنان وفي مقدمهم مدير مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني وائل خير ورئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر في جنيف هنري فورنير وغيرهم.

يقسم التقرير ثلاثة فصول اضافة الى المقدمة والخلاصة والتوصيات، وفي المقدمة ذكّرت الفيديرالية بالمعاهدات التي وقعها لبنان.

اما في الشق القانوني فكتب التقرير ان لبنان لم يوقع معاهدة جنيف عام ١٩٥١ التي تتناول مسألة اللاجئين، ويبدو ان لبنان لا ينوي الانضمام الى هذه المعاهدة في المستقبل القريب نظرا الى حساسية المسألة في ما يتصل بموضوع اللاجئين الفلسطينيين، علما ان معاهدة جنيف تقدم حقوقا اقتصادية واجتماعية الى طالبي اللجوء، مما يتعارض مع مصلحة لبنان الوطنية. وهكذا جرت العادة على عدم اعتبار لبنان بلاد استقبال لطالبي اللجوء بل بلد عبور وترانزيت للباحثين عن اللجوء وهكذا تمنح الحكومة اللبنانية بطاقة اقامة موقتة على الاراضي اللبنانية (...)".

واتهمت الفيديرالية الحكومة اللبنانية في الفصول التالية بعدم احترام التزاماتها. وكتب في التقرير: "ان الحكومة اللبنانية لم تكتف بعدم توقيع معاهدة ١٩٥١، بل انها لا تحترم الحد الادنى من الحقوق العالمية المعترف بها لجهة تأمين الحد الادنى من الحماية للاجئين". وقدمت نماذج عما تعرض له لاجئون عراقيون في لبنان.

وبعد عرض طويل اوصت الفيديرالية الحكومة اللبنانية باحترام القانون الدولي وخصوصا مبدأ عدم الطرد، وذلك من اجل ضمان ألا يعاد اي كان الى بلد قد يتعرض فيه للاضطهاد. ثانيا: احترام بنود الدستور اللبناني التي تعهد فيها لبنان احترام اتفاقات الامم المتحدة وضمان امن طالبي اللجوء وحقوق الانسان المعترف بها في الاتفاقات الدولية. ثالثا: وضع حد للاعتقالات التي يتعرض لها طالبو اللجوء وفقا لاحكام معاهدة جنيف.

الى ذلك، قالت "الفيديرالية الدولية لحقوق الانسان" ان اكثر من ٢٥٠ لبنانيا لا يزالون معتقلين في سوريا. وطلبت في بيان وزعته امس من السلطات السورية العمل على حل قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية وتقديم اجابات واضحة الى الرأي العام العالمي عبر تحرير كل المعتقلين لديها فورا. وجاء في البيان: "ان زيارة العشرات من اهالي المعتقلين اللبنانيين للسجون السورية تعني ان هذه المأساة لم تنته بعد،رغم اطلاق ٥٤ لبنانيا في تشرين الثاني ٢٠٠٠ من المعتقلات السورية. وقد اعلنت السلطات السورية عندها انه لم يعد لديها اي معتقل لبناني. ان الفيديرالية تعتبر ان اطلاق مجموعات من اللبنانيين المعتقلين في سوريا على دفعات، يعني ان اعدادا منهم لا تزال معتقلة هناك. علما ان اللوائح التي اعدتها لجان حقوق الانسان المحلية والعالمية تشير بوضوح وصراحة الى وجود اكثر من ٢٥٠ معتقلا لبنانيا في سوريا جرى خطفهم او اعتقالهم في لبنان ونقلوا الى سوريا.

لقد وجهت الفيديرالية رسالة الى الرئيس السوري بشار الاسد طالبة منه استقبال اهالي المعتقلين. كما اننا نطلب من السلطات السورية الافراج فورا عن المعتقلين اللبنانيين لديها (...)".